قراءة نقدية لواقع علم الاجتماع بالجزائر.

الدكتور جمال معتوق
جامعة سعد دحلب البليدة

تمهيد:

في هذه المداخلة سنحاول التطرق إلى أهم المشكلات التي تواجهها أقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني.

والهدف من وراءها هو لفت انتباه الجهات المسؤولة لما آلت إليه الأوضاع من تدهور وتعفن وكل ما جاء في هذه المداخلة هو شهادات حية لما استنتجناه من تجربتنا الشخصية ونحن ندرّس علم الاجتماع، أو من وراء المقابلات التي أجريناها مع بعض الزملاء الأساتذة في أقسام علم الاجتماع المتواجدة عبر التراب الوطني.

فالبعض سوف يقول بأننا متشائمون، إلا أننا في عملنا هذا ابتعدنا قدر الإمكان عن الذاتية والنزعة العاطفية وذلك خدمة لعلم الاجتماع ومحاولة منا إشعار كل طرف له علاقة بعلم الاجتماع في بلدنا أن على عاتقه مسؤولية جسيمة ، وأن نهضة هذا العلم لن تتأتى إلا بتضافر الجهود والصرامة في التعامل مع الأوضاع. وعليه سنحاول هنا تناول بعض المشكلات التي تتخبط فيها أقسام علم الاجتماع ، كما نشير هنا إلى أن هذه المشاكل لا تخص فقط أقسام علم الاجتماع، بل تمس أغلبية التخصصات الأخرى، إلا أن موضوع بحثنا هنا يخص علم الاجتماع ولهذا الغرض نركز على هذا التخصص دون غيره.

كذلك نشير هنا أن المشكلات التي نتعرض لها هنا ليست الوحيدة بل هناك العديد من المشكلات الأخرى ولا يسعنا في عمل كهذا تناولها كلها، ولهذا سنكتفي ببعضها.

وفي الأخير نتمنى أن هذه المداخلة التشخيصية (Diagnostique) ستساعد على فهم أكثر وضعية هذا العلم عندنا. كما يمكن أن يشكل مواضيع للدراسة في المستقبل.

المبحث الأول : من يوجه إلى علم الاجتماع؟

من العوامل التي تزيد في حدة تأزم وضعية علم الاجتماع ببلادنا نذكر نوعية الطلبة الوافدين على علم الاجتماع.

وهنا لن نتكلم من الهوى أو نسعى لإطلاق العنان لمخيلتنا بل من الواقع والتجربة. حيث سبق لنا وأن مارسنا مهمة الإشراف على مديرية الدراسات لقسم الاجتماع بجامعة البليدة وقد لاحظنا أن أغلبية الطلبة الوافدين على هذا التخصص ليسوا من الطلبة المتفوقين أو ذوي

المستوى العالي ولا حتى المقبول، بل الضعفاء، والذين وجدوا جميع أبواب التخصصات الأخرى مغلقة في وجوههم. ولهذا نجد أن المسؤولين على إدارة أقسام علم الاجتماع أمام عدم إقبال الطلبة الجدد على هذا التخصص أو نظرا للنسب المرتفعة للذين يقدمون ملفات التحويل (Transfert) من هذا التخصص إلى تخصصات أخرى، يسمحون أو يقبلون أي ملف تحويل إلى علم الاجتماع.

فهكذا نجد نسبا معتبرة مثلا من الذين فشلوا في تخصصات كـ: التكنولوجيا،الحقوق، الاقتصاد، والأدب العربي، وغيرها من التخصصات الأخرى يقدمون ملفات للتحويل إلى علم الاجتماع وهذه الملفات دون أي دراسة تقبل وهذا لضمان الكم في كل سنة على على حساب الكيف (النوعية).

كذلك نجد أن هناك نسبا لا يستهان بها من الوافدين من تخصصات أخرى وهذا نظرا لكونهم قد أعادوا أكثر من مرة (سنة) وفشلوا في التخصص الأصلي الذي وجهوا إليه، فالحل الوحيد الذي بقي أمامهم هو علم الاجتماع.

كذلك أغلبية الطلبة الوافدين على علم الاجتماع هم من الطبقات الدنيا، ويمكن التحقق من هذا بسهولة. حيث التوجيه الجامعي توجيه قهري يعمل المسؤولون من ورائه على إعادة إنتاج التقسيم الطبقي وتكريس مبدأ الفوارق الاجتماعية والثقافية.

وعليه يمكن القول بأن لنوعية الطلبة الوافدين على أقسام علم الاجتماع دخل في الوضعية الراهنة لهذا العلم ، كما أنه لا يمكن فهم هذه الوضعية دون التعامل مع قضية توجيه الطلبة إلى علم الاجتماع، وجعل حد لسياسة الكم على حساب النوعية، والتمييز ما بين التخصصات.

المبحث الثاني– في كيفية إحداث أقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني:

من المضحك والمبكي في نفس الوقت كيفية إحداث أقسام علم الاجتماع عبر الجامعات والمراكز الجامعية الجزائرية، حيث التسرع والفوضى هما السيدان، وغياب الدراسات المسبقة لمعرفة مدى قيمة إحداث هذه الأقسام.

أغلبية الأقسام التي رأت النور والتي يزيد عددها عن 15 قسما لعلم الاجتماع كلها جاءت بصفة غير مدروسة فغالبا ما يتم إحداث هذه الأقسام من طرف بعض الأساتذة الذين لهم وساطة مع عمداء الكليات أو مع رؤساء الجامعات أو مع الجهات المسؤولة (الوصية)، وهذا على حساب التخصص وعلى حساب حاجات البلاد.

فبهذه الكيفية يتم إحداث أقسام علم الاجتماع و التي تزيد في أزمة هذا العلم وتفاقم بطالة حاملي الشهادات في هذا الميدان، كما أن الجهات المسؤولة تعمل على اتباع سياسة "دعه يحدث أقساما ولا تحاسبه" في المقابل خريجو علم الاجتماع شأنهم شأن المتخرجين من التخصصات الأخرى يعملون على فرض نوع من الشروط والقيود وخاصة منها توفير مناصب عمل لهم. وإذا بقينا في هذا الوضع فسيأتي اليوم الذي يتعدى فيه عدد حاملي الشهادات سواء تلك المتعلقة بالتدرج وما بعد التدرج عدد الطلبة، حيث نلاحظ على سبيل المثال تراجع الإقبال على هذه التخصصات بينما الإقبال على التدريس يزداد يوما بعد يوم.

كما أنه في بعض الأقسام هناك بعض الأساتذة لا يتعدى حجمهم الساعي 06 ساعات في الأسبوع، وهذا راجع إلى عددهم العالي.

بالنسبة لحاملي شهادة الماجستير في علم الاجتماع ففي جامعة الجزائر على سبيل المثال وحدها يزداد خريجو هذه الشهادة على 70 شهادة خلال كل دفعة وهذا سنة بعد سنة. ومعظمهم يسعى للتوظيف في قطاع التعليم العالي. وهذا ما يبين بوضوح التناقضات الصارخة بين إمكانيات الدولة في توفير العمل (مناصب العمل) وفي سماعها وتشجيعها لهذه الأعداد المتزايدة سنة بعد سنة.

وهذا يذكرنا بالقول الذي يردده أحد كبار أساتذة علم الاجتماع عندنا بالجزائر، الدكتور عبد الرحما بوزيدة :" لقد أصبح عدد طلبة علم الاجتماع عندنا أكبر بكثير من الولايات المتحدة نفسها" فالأسئلة التي تطرح هنا: هل نحن في حاجة فعلا إلى هذه الجيوش من خريجي علم الاجتماع؟ وهل نحن فعلا قادرون على تحمل الأعباء المادية لهذه الأعداد المتزايدة يوما بعد يوم؟.

كذلك أن المهتم بوضع علم الاجتماع في الجزائر والذي يعرف بإنصاف وموضوعية، أن هذا العلم لا قيمة له في هذا البلد ولا يمكن في أي حال من الأحوال وحسب هذه الوضعية المساهمة في عملية البناء والتشييد والنوعية، يصل بسهولة إلى نتيجة أن سماح الجهات المسؤولة لهذه الأعداد المتزايدة في هذا التخصص لا يعني في أي حال من الأحوال خدمة علم الاجتماع، بل بالعكس هذا يعني إعطاء الضربة القاضية لهذا العلم. وهذا ما نلاحظه فعلا، حيث لا أساس ولا دخل لا من بعيد ولا من قريب للمشتغلين بهذا العلم في حل المشكلات الاجتماعية.

والمدهش أن أكبر الغائبين عن الساحة المعرفية والاجتماعية هم المشتغلون والمكونون في علم الاجتماع.

فلباسهم الجهل والتواطؤ لضمان المصالح الشخصية الضيقة على حساب هذا التخصص.

وحول كيفية إنشاء أقسام علم الاجتماع يمكن أن نعطي بعض الأمثلة الحية حول هذه الظاهرة فنقول والأمثلة عديدة: هناك من جاء من قسم الأدب العربي وأحدث قسم علم الاجتماع وأصبح يديره كما يدير متجرا، وهناك كذلك قسم علم الاجتماع والذي اشتغل لمدة سنين دون أي شرعية، حيث يفتقد للتسمية القانونية نظرا لكون الجهات المسؤولة لم تكن راضية عن الشخص الذي فكر في إحداثه، وغيرها من الأمثلة الأخرى.

المبحث الثالث– في لغة التدريس داخل أقسام علم الاجتماع:

بالرغم من مرور ربع قرن على عملية التعريب تقريبا فإن الكثير من الأساتذة مازالوا يلجؤون إلى الدارجة على حساب اللغة العربية الفصحى، بينما البعض الآخر نجده يوظف خليطا من اللغات واللهجات، كاستعماله للفرنسية والعربية تارة، أو اللهجة التي يتحكم فيها بالإضافة إلى أحد اللغات الأكثر انتشارا عندنا بالجزائر (كالعربية والفرنسية) وآخرون نجدهم يدرسون بالدارجة والفصحى والفرنسية، كل هذا يجعل لغة التدريس عبارة عن خليط من اللغات وينعكس بالسلب على تكوين الطلبة وعليه فليس من المدهش أن نجد المحتوى المعرفي متدهورا ورديئا.

وعليه يتطلب الإرتقاء بلغة التدريس وإعادة النظر في مسألة التحكم في اللغات سواء كانت اللغة العربية الفصحى الرسمية أو اللغات الأجنبية المسماة باللغات الحية والتي في الحقيقة تعاني الموت نظرا لطغيان المزج اللغوي المهيمن على الممارسة اللغوية في أقسام علم الاجتماع وهي الظاهرة التي لاحظناها تقريبا عند كل الأجيال وخاصة الجيل الثالث، جيل الشباب والذي كله قد تلقى تكوينا بالعربية إلا أنه أضعف جيل فيما يخص التحكم اللغوي (سواء بالعربية أو الفرنسية...الخ).

ولن يتأتى هذا إلا بإعادة النظر في مكانة اللغات عندنا سواء كانت اللغة العربية أو تلك المسماة باللغات الحية.

كما أننا نعتقد بأن هذا لن يتأتى إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- المساواة بين جميع اللغات وعدم احتقار لغة ما وتبجيل لغة أو لغات ما والناطقين بها.
- وضع برامج خاصة بالرسكلة والتكوين المستمر للأساتذة في المجال اللغوي.

– كذلك هذه العملية لا تخص الأساتذة بل يجب أن تتعداهم وتمس كذلك الطلبة، حيث أصبح اليوم الطلبة لا يتحكمون لا في اللغة العربية ولا في الفرنسية ولا في الإنجليزية، وعليه يجب أن توضع مقاييس إجبارية تخص اللغة وتمس كل التخصصات دون استثناء.

المبحث الرابع– في نوعية المراجع المتوفرة في مكتبات أقسام علم الاجتماع:

إن أغلبية المراجع المتوفرة بهذه الأقسام هي في الحقيقة مراجع تعمل على استمرار التخلف المعرفي وتزييف الحقائق ، أغلبيتها يطغى عليها الطابع التجاري على حساب الطابع العلمي الأكاديمي.

كما أن أغلبية هذه المراجع خاصة تلك المكتوبة باللغة العربية مراجع قديمة والبعض منها يزيد عن عمرها نصف قرن أو أكثر .

كذلك تتميز هذه المراجع بالنقل غير المباشر حيث أغلبها تم ترجمته عن ترجمات سابقة، فمثلا نجد كتاب الانتحار لدوركايم مترجما من الإنجليزية إلى العربية بدلا من توفره باللغة الأصلية (الفرنسية) أو ترجمته مباشرة عن اللغة الأم.

ومن مخاطر هذه المراجع التشويش على عقول المتكونين في علم الاجتماع و هنا نذكر ما توصل إليه عبد الكريم بزاز في دراسة قام بها حيث نجده يقول : " .... نضيف إلى ذلك أن النفاذ إلى هؤلاء الكتّاب (عدا ابن خلدون) تم جزء منه عن طريق اللغة الإنجليزية على الرغم من كون جُلّ رواد علم الاجتماع لم يكتب بهذه اللغة. وعملية الترجمة المعتمد عليها لا تخلو من شوائب وفي بعض الأحيان من تحريف، كما حدث، على سبيل المثال، لباريطو (Pareto) حول "فعله اللامنطقي" « non logique » الذي ترجم بـ "غير المنطقي" (illogique) على الرغم من تحذير باريطو من ذلك في الصفحة (41) من كتابه المطول في علم الاجتماع، وكذلك تشويه المفاهيم والأطروحات الأساسية الفيبيرية، وهكذا ينقل الخطأ من مؤلف إلى آخر، خاصة وأن منهم من يحترف الانتحال [1].

ويواصل عبد الكريم بزاز قوله في أسباب تفشي ظاهرة انتشار هذه المراجع الملوثة والمشوشة على العقول والمعطلة لانطلاقة علم الاجتماع بأقطارنا العربية عامة والجزائر خاصة والتي هي بيئة موضوع عملنا هذا. فيقول :" هذا خير دليل على أن عددا من "المؤلفين" لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث بالرجوع مباشرة إلى المصادر الأصلية في محاولة منهم لقراءة أفكار هؤلاء "المؤسسين والمطورين"، يمكن رد هذا إلى غياب الرقابة العلمية لا

1- عبد الكريم بزاز: " علم الاجتماع في كتب التدريس – تحليل نقدي – مجلة المستقبل العربي، العدد 146، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1991، ص 101.

الرقابة الإيديولوجية على عملية النشر في الأقطار العربية، وهو ما أدى إلى تغليب الأهداف التجارية على الأهداف العلمية" [2].

فعلا وكما يقول عبد الله العروي عند تناوله موضوع الترجمة للكتب العربية : " بالترجمة البيروتية " بمعنى أن عملية النشر عندنا للمراجع تسيطر عليها ظاهرة البزنسة.

ويمكن هنا ذكر العديد من المراجع التي لا تتوفر فيها أدنى الشروط العلمية وهي في الحقيقة مجرد انتحال لما كتب عند الآخر باللغة إما بالفرنسية أو الإنجليزية.

ودائما حول نوعية المراجع المتوفرة عند أقسامنا يمكن القول أن الذين يقومون بنقل هذه الدراسات إلى اللغة العربية لا يقومون بعملية النقد والتمحيص المطلوبة في مثل هذه الأعمال، حيث يكتفون في كثير من الحالات بالترجمة الآلية لمحتوى الكتاب مع التشويش على الأفكار المحورية نظرا لضعف تكونهم السوسيولوجي وانعدامه في كثير من الحالات. والمنتوج في نهاية المطاف يكون عبارة عن خليط سوسيو – إيديولوجي.

ومنه يمكن القول أن نوع الكتب المتوفرة عندنا في علم الاجتماع هي:

كتب مترجمة عن ترجمات (في بعض الحالات يمر الكتاب على ثلاث أيادي ليصل إلى القارئ في لغة وبنية تختلف كل الإختلاف عن المرجع الأصلي).

كتب مترجمة عن اللغة الإنجليزية لمرجع كتب بالفرنسية أو العكس.

كذلك وجدنا كتابا أصليا مكتوبا باللغة العربية في المنطلق وتمت ترجمته ثانية من الفرنسية أو الإنجليزية.

وظاهرة أخرى تهيمن على محتوى ونوعية هذه المراجع وهي أنه مثلا نجد أن نفس المؤلف يعيد إنتاج مرجع (كتاب) ما ولكن يقوم فقط بتغيير العنوان وحذف بعض الفصول أو المباحث وإدراج مباحث أو فصول جديدة.

كما أن أغلب المؤلفين الذين يهيمنون على رفوف مكتباتنا الجامعية من المشرق وهذا لا يعني بأننا ضد وجود كتب للمشارقة ولكن نظرا لما يمارسونه من بزنسة في مجال التأليف والنشر نرى بأنهم يتحملون مسؤولية كبيرة في الوضع الحالي لهذا العلم في الأقطار العربية عامة وعندنا بالجزائر خاصة.

في المقابل، تفتقر مكتباتنا إلى مراجع (كتب) من إنتاج سوسيولوجي جزائري وهذا بالرغم من وجود أعمال لا يستهان بهذا من حيث الجودة وتوفر المواصفات العلمية المطلوبة.

2- نفس المرجع، ص 101.

وهذا راجع إلى سياسة التهميش والإقصاء المضروبة على المنتوج الجزائري والنظرة الإحتقارية والدونية اتجاه كل ما هومحلي.

بالإضافة إلى ظاهرة البغض والغش التي يكنها بعض المسؤولين في أقسام علم الاجتماع، حيث يعملون على إتلاف الأعمال الجزئرية أو سحبها من رفوف المكتبات، كون أن وجودها ليس في صالحهم.

ونختم هذا المطلب الخاص بنوعية الكتب المتواجدة في أقسام علم الاجتماع والمعتمدة من طرف بعض الأساتذة والطلبة في إطار عملية التكوين – أقول ويصح هنا الكلام عن التهديم– نظرا لما تحتويه من أفكار مغلوطة، بأن لهذه النوعية من المراجع علاقة وطيدة بنوع المستوى الحالي لطلبة علم الاجتماع عندنا بالجزائر.

ونشاطر عبد الكريم بزاز عندما كتب قائلا: " يتضح أن أغلب هذه المؤلفات، خلافا لما يُرَد في مقدمتها، لا تهدف إلى تعليم علم الاجتماع أو التمرّس به، وإنما تهدف إلى اكتشافه والإطلاع على انتاجاته في أمريكا وانكلترا وفرنسا في بداياته فقط، أوبشكل مشوّه ومحرف" [3].

إننا في نهاية المطاف نعمل على استمرار التخلف السوسيولوجي وتكوين طلبة يحملون القشور من السوسيولوجيات، غير قادرين على التفكير في القضايا والمشكلات الاجتماعية التي يواجهونها أو تلك التي يواجهها المجتمع ككل. ولهذا أغلبية الدراسات التي يعدونها في إطار التخرج سواء في التدرج أو ما بعد التدرج عبارة عن أفكار متناقضة وتحمل بذور فناء و تدمير السوسيولوجيا.

المبحث الخامس– في نوعية التأطير داخل أقسام علم الاجتماع:

من المشكلات التي تعاني منها أقسام علم الاجتماع والتي كانت ولاتزال تزيد في تدهور وضعية هذا العلم عندنا نذكر نوعية التأطير.

إن أغلبية المؤطرين – الأساتذة – في أقسام علم الاجتماع هم من حاملي شهادة الماجستير. حيث أصبح التأطير مرهونا بهذه الشهادة.

فكثير هم الأساتذة الذين لا تتوفر فيهم مواصفات الأستاذية – نظرا لعدم تحصلهم على تكوين في هذا المجال. وعليه نعتقد بأن الشهادة وحدها غير كافية لكي يصبح الفرد أستاذا خاصة في التعليم العالي و هذا مهما كان التخصص.

إن عملية توظيف الأساتذة تفتقر إلى أدنى الشروط والمقاييس العلمية المعمول بها في الكثير من الدول، فقد رأينا بعضا ممن تم توظيفهم يعانون من العديد من المشكلات الصحية

3- نفس المرجع، ص 106.

والنفسية والبعض منهم له سوابق عدلية فهناك من يعاني من التأتأة وردة اللسان، والبعض الآخر أعرج أو مكفوف، هذه المشكلات والعوائق في الحقيقة إذا قيست بعوائق أو مشكلات أخرى كتلك المتعلقة بالمستوى ونوعية التكوين الجامعي الذي تلقاه هذا الأستاذ تكون هينة.

فقد كنا في بعض لجان المناقشة على مستوى الماجستير لبعض الطلبة وقد رأينا بأعيننا أن البعض منهم الرسالة التي قدمها للمناقشة لا ترتقي إلى مستوى مذكرة نهاية الليسانس، إلا أنه ناقش رسالته هذه وتحصل على شهادة الماجستير وبفضلها أصبح أستاذا جامعيا...

كما أن هناك ظاهرة أخرى على مستوى العديد من الأقسام البعض منها رواها لنا بعض الزملاء والبعض الآخر عشناها وهي أن الكثير من الساعات الإضافية تعطى لأساتذة مؤقتين يحملون شهادات الليسانس – وهنا نتساءل كيف لحامل شهادة الليسانس أن يكوّن ويخرج طلبة في الليسانس.

كذلك هناك بعض المقاييس الهامة والأساسية تعطى للتدريس لبعض الأساتذة من تخصصات بعيدة كل البعد عن متطلبات التخصص.

إن عملية التوظيف في نظرنا تعد من المشكلات الرئيسية والتي لها علاقة وطيدة بوضعية هذا العلم عندنا. حيث أصبح من هب ودب يمارس هذه المهنة.

وكذلك لاحظنا عملية البزنسة بالساعات الإضافية في توظيف الأساتذة المشاركين والمؤقتين، فنسبة كبيرة منهم لا علاقة لهم بالتدريس، جاءوا من أجل الكسب وإلا كيف نفسر وجود مديرين ومراقبين وحتى محامين وغيرهم يمتهنون مهنة تدريس علم الاجتماع.

ليس هناك في أقسام علم الاجتماع من شروط في التوظيف (recrutement) للأساتذة سواء بالنسبة للدائمين أو المؤقتين والمشاركين حيث هناك البعض قد جاء من الفلسفة، وعلوم السياسة وحتى علوم الرياضة وأصبح يدرس علم الاجتماع وهذا لا نجده إلا في علم الاجتماع.

وهنا العديد من التساؤلات تطرح، وأولها لماذا هذا التشويه والنيل من هذا العلم؟

وعليه نقول بأن هناك مؤامرة ضد هذا العلم من الداخل – من طرف الذين يدّعون بأنهم علماء اجتماع – ومن الخارج – من طرف الجهات المسؤولة – نظرا لما يمكن أن يشكله هذا الأخير من مخاطر على مصالحها . وقد وفق (Bourdieu) عندما قال :" السوسيولوجيا هي العلم الذي يزعج".

وعليه نقول أن مسألة التوظيف في أقسام علم الاجتماع تحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر، ونقترح:

– أن يتم إحداث أقسام خاصة بتكوين الأساتذة في علم الاجتماع وباقي العلوم الأخرى وعدم الاكتفاء بشهادة الماجستير كمقياس للتوظيف في التعليم العالي.

– أن يكون هناك عملية تربص للمؤطرين.

– رسكلة الأساتذة وهذا حتى يكونوا على دراية بما وصل إليه هذا العلم عند غيرنا، وهنا نشير أن بعض الأساتذة – وهم الأغلبية – مازالوا يدرّسون بما تحصلوا عليه من دروس عندما كانوا طلبة، أي أنهم لم يبذلوا أدنى جهد في البحث والتنقيب والتمحيص نظرا لغياب الرقابة والمتابعة لما يقدمونه من دروس لطلبتهم. والبعض الآخر اكتفى بتقديم معلومات قديمة، فاتها الزمن.

إنهم في نظرنا يمارسون سوسيولوجية العهد البدائي الأول– لسوسيولوجيا ما قبل السوسيولوجيا–

– كذلك من الاقتراحات التي نزودها هنا وهي وضع حد للبزنسة بالساعات الإضافية وذلك عن طريق إعطائها لأناس كما أشرنا إليه سابقا لا علاقة لهم بهذا العلم.

– ونختم هذا المبحث بما قاله لنا أحد الدكاترة من قسم علم الاجتماع بجامعة محمد خيضر ببسكرة : " من أهم المشكلات التي يعاني منها القسم ضعف التأطير – والتي تنطبق على جل أقسام علم الاجتماع لما أكده لنا العديد من الزملاء الأساتذة – وعدم وجود كفاءات تتوفر على رصيد نظري متين، وتفتقر إلى تكوين منهجي جيد، ولذلك غاب النقاش النظري المثمر، كما كثرت المشاجرات حول أ.ب.ج المنهجية العلمية خاصة أثناء مناقشة مذكرات التخرج ... وقد لجأ البعض إلى استعراض العضلات لإخفاء ضعفه وتخلفه في هذا التخصص ".

المبحث السادس– في مشكلة إعداد المذكرات والرسائل الجامعية الأخرى:

في المباحث السابقة تطرقنا إلى الفاعلين في علم الاجتماع ورأينا كيف كانوا سببا في تدهور وضعية هذا العلم . وفي هذا المبحث نسلط الضوء على الرسائل الجامعية التي ينتجها الطلبة للتخرج والحصول على شهادة، إما على مستوى التدرج أو ما بعد التدرج.

فمن المضحك والمبكي في آن واحد نجد أن رسالة الماجستير والدكتوراه الدولة اللتان كانتا تحترمتان نوعا ما قد أصابهما الداء أو الوباء فأصبح بإمكان الطالب بعد سنتين (سنة نظرية + سنة تطبيقية) الحصول على شهادة الماجستير، التي كانت في السابق تتطلب على الأقل خمسا إلى ستة سنوات . وهنا نتساءل عن القيمة العلمية لهذه الرسائل وهذا ما أطلق عليه أحد كبار أساتذتنا في علم الاجتماع وهو الدكتور عبد الغني مغربي " Thèses

cocotte minute"، فهل يمكن للطالب في سنتين الإلمام بكل أبعاد الدراسة والتحكم في موضوع دراسته والقول بأن له فعلا مستوى الماجستير؟ كلا إننا نقوم بعملية التلفيق السوسيولوجي (Bricolage sociologique).

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك مشكل آخر متعلق بالرسائل الجامعية ويتمثل في نوعية المواضيع المتناولة للدراسة ، فالبعض منها متكرر، قديم في ثوب جديد.

كذلك غياب استراتيجية فعالة في اختيار المواضيع المعدة للدراسة وهنا يتحمل في نظرنا الأستاذ المشرف (promoteur) مسؤولية كبيرة في انتشار مثل هذه المواضيع التي لا تخدم النظرية الاجتماعية ولا تساهم في فهم الواقع الاجتماعي الجزائري.

كما أن عملية مناقشة الرسائل الجامعية (سواء مذكرات نهاية الليسانس أو الماجستير أو حتى الدكتوراه) أصبحت عبارة عن مناسبات لتصفية الحسابات بين أعضاء اللجنة المناقِشة فبدلا من التركيز على الجانب العلمي لهذه الرسائل يفضل البعض التفنن في الشتم والقذف لأحد الأطراف عوض مناقشة عمل الطالب ، والضحية بالطبع يكون هنا الطالب و العلم .

ولهذا نجد أن عملية توزيع الرسائل تتم وفق حسابات يسعى من ورائها المشرف إلى كسب أعضاء لجنة المناقشة وتفادي الإهانة والمضايقة قدر الإمكان له ولطالبه فبدلا من أن تكون هذه المناقشة فرصة للنقاش والتعليم تتحول إلى كابوس وغول ينتظر كل من المشرف والطالب بفارغ الصبر ساعة التخلص منها و الإنفراج .

كما أن هذا الجهد (أي إعداد الرسالة من طرف الطالب) يذهب سدى نظرا لغياب خلايا لمتابعة هذه الأعمال والاستفادة منها، المستفيد الوحيد منها هو العنكبوت والغبار...

لقد أصبح وجود هذه الرسائل وإعدادها مجرد وسيلة للحصول على الشهادات ، ثم تلقى في رفوف المكتبات وينال منها فقط النسيان والغبار ، و لهذا نطالب بإحداث مصالح داخل كل الأقسام تعمل على انتقاء الأعمال (الدراسات) القيمة و لم لا طبعها و تزويد الجهات التي تهمها هذه الدراسة بالنتائج المتوصل إليها .

المبحث السابع– في إحداث التخصصات داخل أقسام علم الاجتماع عبر التراب الوطني:

كذلك من المشكلات التي تعاني منها أقسام علم الاجتماع عندنا بالجزائر نجد ظاهرة إحداث التخصصات السوسيولوجية .

فبدلا من أن تكون هذه العملية مبنية على أساس دراسات علمية وحاجات ملحة لتنمية السوسيولوجيا والمساهمة في تقديم الخدمات للقطاعات المختلفة للبلد، نجدها بعيدة كل البعد عن حاجات البلد الأساسية، ومكلفة للدولة ومساهمة في تدعيم البطالة.

إن إحداث التخصصات داخل أقسام علم الاجتماع في الحقيقة هي عملية تعسفية، في أغلب الحالات، حيث وجدنا أنه كلما وصل أحد الأساتذة إلى سدة المسؤولية سواء على مستوى إدارة القسم، أو على مستوى المجلس العلمي، أو غيرها من المسؤوليات إلا ووجدناه فرض تخصصا ما نظرا لكونه من ذلك التخصص، أو له ميول في ذلك التخصص. وبالتالي ليس هناك أي دراسة علمية فيما يخص إحداث التخصصات داخل هذه الأقسام.

كثيرا ما نجد أن بعض التخصصات بعد مدة قصيرة تفقد الإقبال عليها من طرف الطلبة. ففي بعض الحالات يتم إما تجميدها أو توجيه الطلبة نحوها بالقوة – قهرا – كما أن هناك تخصصات أصبح لا معنى لوجودها مثل تخصص علم الاجتماع الريفي – أو علم اجتماع التغذية والتنمية وهي تخصصات جاءت في مرحلة هيمنة الإيديولوجية الاشتراكية ورغم هذا مازالت اليوم مستمرة ولكن على حساب الطلبة.

فبدلا من إحداث تخصصات يستفيد منها الطالب وتستفيد منها البلاد في عملية التنمية نجد أن بعض ذوي النفوذ والهيمنة على أقسام علم الاجتماع مازالوا يفرضون تصوراتهم الخاطئة والتخصصات التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وإلا كيف نفسر غياب تخصصات جد هامة وحساسة مثل سوسيولوجية المرأة الجزائرية، سوسولوجية الشباب، سوسيولوجية العنف، علم اجتماع المنظمة وغيرها من التخصصات الممكن أن تساهم في فهم ما يدور في مجتمعنا كما أكده لنا بعض كبار علماء الاجتماع الجزائريين وعلى رأسهم الدكتور عبد الغني مغربي والدكتورة كلودين شولي والدكتور عبد الرحمان بوزيدة.... وعليه تبقى عملية إحداث التخصصات السوسيولوجية داخل أقسام علم الاجتماع من بين القضايا المحورية حسب رأينا ولا يمكن الكلام عن سوسيولوجيا فعالة قادرة على المساهمة في قراءة وفهم ما يجري داخل مجتمعنا، إلا إذا أعدنا النظر في كيفية إحداث التخصصات السوسيولوجية وإعطاء الأولوية لتلك التي نحن في حاجة إليها والممكن أن تساهم في عملية التنمية مثلها مثل باقي العلوم الأخرى، وكذلك السماح للمتخرج بالحصول على شغل بدلا من إنتاج البطالين.

المبحث الثامن– في جو المناقشات للرسائل الجامعية داخل أقسام علم الاجتماع:

إن وضعية علم الاجتماع عندنا وضعية جد معقدة وهناك العديد من العوامل تزيد في تعقيدها ولهذا يجب تناول هذه المسألة برؤية شاملة أو بالأحرى العمل على تفتيت التضامن الرهيب بين هذه العوامل، وإهمال أي عامل يجعل محاولة فهم هذه الوضعية، محاولة مستحيلة.

وفي هذا المطلب سوف تتطرق إلى أحد هذه المشكلات ألا وهي مشكلة " كيفية إجراء المناقشات " أو الجو الذي تدار فيه مناقشات الرسائل الجامعية.

وأحاول هنا نقل ما أدلى به أحد الزملاء حول هذه المسألة أثناء المقابلة التي أجريتها معه

فقال :" ... ومن الطرائف التي عايشتها أن أحد الأساتذة عاب على طلبة كنت أُشرف عليهم عدم ذكرهم للمنهج التاريخي في دراستهم، والتي استعملت تحليل المحتوى كما تَطلّب الأمر عند دراستهم لقضية ما كما تعرضها جريدة يومية جزائرية ... فحسب زعمه فإن تناولهم لهذه القضية من خلال السرد والتتبع التاريخي يفرض عليهم الإعلان عن استعمال المنهج التاريخي...؟ " هذه إحدى المهازل العلمية التي تطغى على جو المناقشات في أقسام علم الاجتماع والأمثلة كثيرة وكثيرة جدا.

كذلك لقد عشنا مناقشة دكتوراه دولة في علم الاجتماع أين النقاش كله دار حول التهميش ولماذا سطر الطالب على اليسار بدلا من اليمين، و غيرها من الملاحظات التافهة.

كذلك يمكن للمتتبع أن يلاحظ ويكتشف بسهولة العداء والصراع واستعراض للعضلات من طرف بعض الأساتذة أثناء المناقشة للرسائل الجامعية سواء كانت مذكرات تخرّج أو رسائل ماجستير أودكتوراه الدولة. فبدلا من مناقشة عمل الطالب والمنهجية المتبعة وقيمة الموضوع والنتائج المتوصل لها، نجد البعض من المناقشين يتيهون في العموميات والكلام العام، والعتاب – لماذا لم تتبع منهج كذا أوتقنية كذا ... الخ.

وكثيرا ما يلاحظ أن المناقش عند تدخله بدلا من مناقشة العمل يسعى إلى إذلال المشرف والعمل على تقزيمه أمام الجمهور فبدلا من الاستفادة من المناقشة العلمية يجد الجمهور الحاضر نفسه أمام جو الرداءة والتناحر، والتعصب المفرط من طرف البعض.

يزداد هذا الجو انتشارا خاصة على مستوى أقسام التدرج – أي أثناء مناقشة مذكرات الليسانس – حيث يعمل كل طرف على تصفية حساباته مع الطرف الآخر، والخاسر هنا هو الطالب ثم الجمهور المتكون من الطلبة.

فبدلا من أن تكون المناقشة فرصة للتكوين وإنارة العقول تكون عبارة عن كابوس مرعب وجو مكهرب، الكل ينتظر نهايتها بفارغ الصبر . كثيرة هي المناقشات التي شاركنا فيها فقد لاحظنا أن هناك بعض المناقشين لم يطلعوا على أعمال الطلبة – لم يقرأوا الرسالة – ولهذا البعض منهم أثناء المناقشة يسجل ما يدلي به الطالب أو المجموعة من الطلبة الممتحنين، أو تدخل المشرف، ثم ينطلق في مناقشته من هذين التدخلين، بينما هناك نموذج ثان من الأساتذة نجده يجسد الكسل واللامبالاة، حيث مداخلته تكون عبارة عن عموميات وحتى هذه العموميات يجد صعوبة في الإدلاء بها ولهذا نجده يبحث عن الكلمات ...

فنتيجة لغياب التكوين الجيد ونظرا لسيطرة العقليات المريضة نجد أثناء مناقشات مذكرات وأطروحات التخرج من يوصي الأساتذة – أعضاء اللجنة – بإيذاء طلبة أستاذ معين ... ولذلك شاع هذا الخلق البذيء، ووقعت أقسام علم الاجتماع ضحية الوسواس الخناس، بدل أن تتجه العقول للإرتقاء بالبحث العلمي في مدراج العطاء والتنافس على الخير.

كذلك من المظاهر السلبية التي تطغى على المناقشات هو أن بعض الأساتذة الشباب نجدهم يعملون كل ما في وسعهم للإنتقام من بعض الأساتذة الذين كانوا في الأمس القريب يدرسونهم، وهنا تظهر ثقافة الجحود ونكران للجميل . وقد عشنا هذه الظاهرة في قسم علم الاجتماع والديمغرافيا بجامعة سعد دحلب بالبليدة. وهي الظاهرة المتواجدة في غالبية أقسام علم الاجتماع بالتراب الوطني وهذا ما أكده لنا الكثير من الزملاء.

كذلك كنا شهود عيان كم مرة، أين كان بعض رؤساء اللجان للمناقشة، يعملون على التلاعب بوقت – مدة – المخصص للمناقشة، حيث كم مرة يتدخلون لإيقاف المشرف أو حتى العضو المناقش، ووراء هذا العمل سعيهم في التخلص في أقرب وقت ممكن من المناقشة.

الأمثلة كثيرة عن الكيفية التي تجري فيها مناقشات الرسائل الجامعية سواء المذكرات أو الأطروحات ولن نطيل في هذه النقطة أكثر مما قلناه، ولكن نعود ونكرر أنه لفهم وضعية هذا العلم عندنا – علم الاجتماع – يجب التعامل مع كل المشكلات المحيطة بها لا سيما الكيفية التي تتم فيها مناقشة الرسائل .

المبحث التاسع– في قيمة الرسائل المنجزة داخل أقسام علم الاجتماع:

نبدأ هذا المبحث بدراسة قام بها الدكتور العياشي عنصر تحت عنوان " وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة: نموذج مذكرات الليسانس في جامعة عنابة (1980–1993) " وهذه الدراسة هي عبارة عن مداخلة مقدمة إلى الملتقى المغاربي حول المجتمعات المغاربية والممارسات السوسيولوجية، الجزائر 12–15 نوفمبر 1993.

انطلق الباحث في دراسة عينة من الأعمال التي أنجزها الطلبة في إطار تحضير مذكرات التخرج.

أما فيما يخص المدونة التي شكلت عينة الدراسة فقد بلغت 41 مذكرة بنسبة 20% من مجموع المذكرات (204)، وهي موزعة على 28 مذكرة في علم اجتماع العمل و13 مذكرة في علم اجتماع التربية والثقافة." [4].

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية [5]:

– الملاحظة الأولى: هي ما يمكن أن نطلق عليه تبعية البحث بالنظر إلى دينامية التحولات والتغيرات الحادثة في المجتمع. بمعنى غياب عامل التوقع والمبادرة إلى الاهتمام بموضوعات معينة قبل أن تأخذ واجهة الأحداث.

– الملاحظة الثانية: الموضوعات المدروسة تفرض نفسها انطلاقا من تصور الحس المشترك، أو التصور العقائدي السائد في الثقافة والمخيلة الشعبية أو في الخطاب السياسي للسلطة وبذلك لا تكون إشكاليات البحث خاضعة لصياغة مفهومية وعملية بناء معرفي يقوم بها الباحث، بل يكتفي هذا الأخير بإحدى الصياغات السائدة كنقطة انطلاق لبحثه.

– الملاحظة الثالثة: تتميز هذه الأعمال بالسطحية والبساطة بفعل غياب قاعدة نظرية ومنهجية عند الطلبة (وللإنصاف عند بعض المشرفين كذلك) . ذلك ما يجعل الأعمال المنجزة تقف عند حد الوصف السطحي والعرض البسيط لمعلومات ومعطيات خام دون تحليل ومناقشة في ظل غياب أطر نظرية متماسكة وواضحة.

– الملاحظة الرابعة: درجة التكرار في دراسة موضوعات محددة بالذات دون تجديد سواء في موضوعات البحث أو طريقة الدراسة والمعالجة بحيث وصل الأمر إلى أن عددا كبيرا من تلك المذكرات لا يشكل سوى صور طبق الأصل تعيد إنتاج الأخطاء والضعف على نطاق واسع. إن ما نستنتجه من هذه الدراسة والملاحظات هو أن هذه النتائج تنطبق على كل أقسام علم الاجتماع عندنا بالجزائر وهذا ما أكده لي العديد من الزملاء .

حيث أصبح وجود هذه المذكرات يعبر عن التقهقر والانحطاط اللذين أصابا علم الاجتماع .

4- عياشي عنصر:" وضعية البحث السوسيولوجي في الجامعة: نموذج مذكرات الليسانس في جامعة عنابة(1980-1993) " مجلة دراسات عربية، العدد ½ السنة الحادية والثلاثون، بيروت، نوفمبر / ديسمبر 1994، ص . 57.

5- نفس المرجع ، ص.59.

كثير هم الأساتذة الذين لا يراقبون ما ينجزه طلبتهم في هذه الأعمال والمسماة بالمذكرات أو الأطروحات، فالهم الوحيد هو الإشراف وضمان المجموعات التي يجب الإشراف عليها لضمان منحة الإشراف.

كذلك لقد رأينا كم من مرة أن هذه المذكرات عبارة عن انتحال (Plagiat) لأعمال الآخرين، إلا أن الرقابة والصرامة غائبتان.

أضف إلى ذلك نوعية المواضيع المتناولة والتي أشار إليها الدكتور العياشي عنصر، والتي في كثير من الأحيان غير مؤطرة نظريا فهي عبارة عن استجابات لميول ذاتية، عقائدية وسياسية. وهذا ما يجعل النتيجة المنتظرة في نهاية المطاف الرداءة والتكرار بدلا من العمل السوسيولوجي الجاد.

وفيما يخص نوعية المواضيع نجد كذلك أن كثيرا منها لا ترتقي لكي تكون – تشكل – مواضيع للدراسة. فغالبيتها مواضيع مناسباتية.

الاستعمال الخاطيء والشائع لتعبير الإطار النظري أو الخلفية النظرية بمعنى جمع واستنساخ مجموعة من الأفكار والآراء والتعاريف المقتطعة من سياقها والمقتطفة من مختلف المراجع والمصادر دونما تفرقة بين غثها وسمينها وفي ظل غياب أي تحليل أو مناقشة [6].

كذلك لاحظنا أن الكثير من الدراسات تعتمد على ما يمكن تسميته بمباحث أو فصول Standart مثلا عند الكلام عن الأسرة التعرض لكل أنواعها مع التعاريف ثم الأسرة عبر الحضارات، ونفس الشيء بالنسبة للمرأة (عند اليهود – النصارى – الإسلام) إلى أن يصلوا – الطلبة – إلى المرأة الجزائرية اليوم ... هذه المباحث والفصول موجودة تقريبا في كل المذكرات و حتى الأطروحات.

نفس الشيء بالنسبة للدراسات السابقة نجدها في غالبية الأعمال إلا أنها عبارة عن "décors " من أجل التجميل، دون تحليل أو ربط أو مناقشة مع الفرضيات والنتائج المتوصل إليها ميدانياوبالتالي تكون ملصقة فقط في جسم الرسالة لا أكثر ولا أقل.

فيما يخص بناء الرسالة أو الجانب الشكلي، نفس الأخطاء تتكرر في أغلب الرسائل وهذا رغم الملاحظات التي تقدم أثناء المناقشات، ونفس الملاحظة تنطبق على الجانب المنهجي.

6- نفس المرجع، ص 61.

من العجائب الأخرى وهي أن تقريبا كل الرسائل تحتوي على بابين باب نظري وآخر ميداني وهذان البابان منفصلان عن بعضهما البعض، الأول مبتور عن الثاني وعندما نقرأ العمل نشعر بأن هناك رسالتين في رسالة واحدة.

كذلك من النقائص التي تلاحظ عند تصفح أو قراءة هذه الرسائل الضعف الكبير على مستوى ما يسمى بالمقاربة السوسيولوجية فكثير من الأعمال تنطلق من تصورات سطحية، دون الارتكاز على نظرية ما. وهناك عبارة عن موضة لاحظناها عند طلبة علم الاجتماع بجامعة سعد دحلب بالبليدة وهي أن هناك مقاربتين نظريتين تهيمنان عل أعمال الطلبة وهما : البنائية الوظيفية structuro-fonctionalisme والتفاعلية الرمزية interactionnisme وبالنسبة للنظريات الأخرى غياب شبه كلي.

إنتشار الأخطاء في كيفية كتابة أسماء المؤلفين والمفاهيم والمراجع باللغات الأجنبية (الفرنسية – الإنجليزية) و هذا حتى عند الطلبة الذين ينجزون رسائل دكتوراه الدولة.

ومن المشكلات الأخرى التي تطبع هذه الأعمال نذكر الصياغة المبهمة لكل من الإشكالية والفرضيات التي تنطلق منهما الدراسة، حيث تقريبا في كل المناقشات تدور الملاحظات المقدمة من طرف أعضاء اللجنة حول صياغة الإشكالية والفرضيات وكذلك حول التقنيات المستعملة وهذا ما يؤكده الضعف المنهجي الكبير الذي يعاني منه الطلبة في أقسام علم الاجتماع سواء على مستوى التدرج أو ما بعد التدرج.

وعليه نرى بأنه حان الوقت لإعادة النظر في محتوى التكوين داخل أقسام علم الاجتماع خاصة على مستوى النظريات والمنهجية.

كذلك يجب وضع دليل خاص بإعداد مذكرة نهاية الليسانس وباقي الرسائل الجامعية الأخرى، حتى تكون المناقشات حول النتائج والقيمة العلمية للموضوع وليس حول التوثيق – التهميش – وكيفية التنسيب – عموديا أم أفقيا – حجم الرسالة سميك أم غير سميك، التسطير على اليمين أم اليسار ...الخ.

<u>خاتمة :</u>

حاولنا من خلال هذه المداخلة تناول أهم المشكلات والمعضلات التي تقف في طريق علم الاجتماع عندنا بالجزائر ولهذا الغرض فقد قمنا بقراءة نقدية لما يجري داخل هذه الأقسام.

كذلك هذه القراءة قراءة من الداخل قمنا بها كَوْننا من المشتغلين بهذا العلم بالإضافة إلى مساعدة بعض الزملاء الذين قبلوا إجراء مقابلات معنا وهذا حتى تتضح الرؤية وينفض الغبار

عما هو عليه الوضع ولِماذا الكل يقول بأن هذا العلم مهدد، ووجوده مرهون بجملة من الإجراءات الذكية والشجاعة.

وقد توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى أن هناك مشكلات متعددة تقف في طريق هذا العلم منها:

ما هو متعلق بالمشتغلين بهذا العلم – المدرسين للسوسيولوجيا

الآخر متعلق بالطلبة.

ومشاكل أخرى متعلقة بنوعية البرامج من حيث المحتوى والأهداف

و نوعية المراجع الموجودة في مكتبات هذه الأقسام.

كما نشير هنا إلى أننا لم نمس كل المشاكل التي يعاني منها علم الاجتماع وأقسام علم الاجتماع عندنا بالجزائر، بل تعرضنا فقط لعينة صغيرة من هذه المشكلات. نظرا لغزارة هذه المشكلات وتنوعها والتي يمكن أن تشكل الواحدة منها موضوعا للدراسة.

كذلك نشير هنا إلى أن مسؤولية إخراج علم الاجتماع مما هو عليه، مسؤولية مشتركة ما بين كل أجيال علماء الاجتماع وكذا الطلبة والجهات المسؤولة.

و في الأخير يجب أن نحدد ماذا نريد من وراء هذا العلم وأن نبتعد عن الغلو في تكليفه بما لا يستطيع القيام به.